

٢٠ - الحالة في كوت ديفوار

الإجراءات الأولية

يؤكد أن حل الأزمة في كوت ديفوار لا يمكن أن يكون
إلا حلاً سياسياً سلمياً وعن طريق التفاوض؛

يؤيد بقوة جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي
ترأسها السنغال حالياً الرامية إلى تشجيع إيجاد حل سلمي للنزاع؛

يعرب عن كامل تأييده لنشر قوة فريق المراقبين العسكريين
للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار بقيادة
السنغال، قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢؛

يعرب عن عميق قلقه للتقارير التي تفيد بحدوث أعمال تقتيل
جماعي وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في كوت ديفوار؛

يهيب بجميع الأطراف أن تحرص على احترام حقوق الإنسان
والقانون الدولي؛

يعرب عن قلقه للعواقب الإنسانية للأزمة في كوت ديفوار؛
يدعو المجتمع الدولي إلى توفير المساعدة الإنسانية العاجلة
للمحتاجين في كل هذه المنطقة الفرعية المتضررة بالأزمة في كوت
ديفوار.

المقرر المؤرخ ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٧٠٠): القرار ١٤٦٤ (٢٠٠٣)

في الجلسة ٤٧٠٠ المعقودة في ٤ شباط/فبراير
٢٠٠٣، التي دُعي ممثل كوت ديفوار إلى المشاركة فيها،
أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٢٧ كانون
الثاني/يناير ٢٠٠٣ من ممثل فرنسا، يحيل بها نسخة من اتفاق
ليناس - ماركوسي الذي وقعته القوى السياسية الإيفوارية
في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ والاستنتاجات التي انتهى
إليها مؤتمر رؤساء الدول بشأن كوت ديفوار المعقود في
باريس يومي ٢٥ و ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.^(٤)

وفي الجلسة، التي حضرها الأمين العام، وجه الرئيس
(ألمانيا) انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(٥)؛ وطُرح مشروع

المقرر المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٦٨٠): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٦٨٠^(١) المعقودة في ٢٠ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠٠٢، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله البند
المعنون "الحالة في كوت ديفوار"، ووجه دعوتين إلى ممثلي
كوت ديفوار والسنغال للمشاركة في المناقشة. ووجه الرئيس
(كولومبيا) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٩ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ من ممثل السنغال^(٢)، بصفته ممثلاً
لرئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يحيل بها نص
البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة الطارئ للجماعة
الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن كوت ديفوار، الذي
عقد في داكار، يوم ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.
وأشار ممثل السنغال إلى الفقرة ١٨ من البيان، التي طلبت
فيها الجماعة إلى المجلس تقديم المساعدة لما تبذله من جهود
لإيجاد حل للأزمة الإيفوارية، وطلب إلى المجلس النظر دون
إبطاء في الأشكال والطرقات المموسة لدعم الأمم المتحدة
للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وفي الجلسة، أدلى الرئيس ببيان بالنيابة عن المجلس^(٣)،
جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يعرب عن بالغ قلقه للحالة في كوت ديفوار وانعكاساتها
الخطيرة على سكان هذا البلد وعلى المنطقة؛

(١) خلال هذه الفترة، وبالإضافة إلى الجلسات التي يغطيها هذا
القسم، عقد المجلس جلسة خاصة واحدة مع البلدان المساهمة
بقوات في بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، عملاً بأحكام
القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، المرفق الثاني، الجزء ألف وباء
(الجلسة ٤٨٥٤ المعقودة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣).

(٤) S/2003/99.

(٢) S/2002/1386.

(٥) S/2003/140.

(٣) S/PRST/2002/42.

الوفد الوزاري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي ضم وزراء خارجية غانا وكوت ديفوار وغينيا ونيجيريا والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية^(٧).

وأشار الرئيس (المكسيك)، في ملاحظاته الاستهلاكية، إلى أن المجلس يفضل تعزيز آليات التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية بغية إقامة عملية تؤدي إلى سلام دائم ومستقر في كوت ديفوار، وفي سائر منطقة غرب أفريقيا^(٨).

وابلغ الأمين العام المجلس بأن ممثله الخاص يترأس لجنة المتابعة المنشأة وفقا لاتفاق ليناس - ماركوسي، ورحب بالتقدم الذي أحرزه رئيس الوزراء، سيدو ديوارا، في تشكيل حكومة المصالحة الوطنية الجديدة. وأشار إلى أن الأطراف الإفوارية بدأت في نهاية المطاف اتخاذ خطوات مهمة لتنفيذ الاتفاق، وأن الجماعة الاقتصادية وجدت أن من الضروري اتخاذ قرار بشأن زيادة كبيرة في حجم القوة في ذلك الوقت الحرج. وناشد المجلس والمجتمع الدولي الأوسع أن يزودوا الجماعة الاقتصادية على وجه السرعة بالموارد المالية الإضافية اللازمة لاستمرار القوة خلال الأشهر الستة المقبلة. وأحيرا، ذكر الأمين العام بأنه قد أوصى بإنشاء عملية صغيرة للأمم المتحدة تتضمن عناصر اتصالات عسكرية فضلا عن عناصر لحقوق الإنسان والشؤون المدنية ووسائل الإعلام، وذلك لإكمال جهود حفظ السلام التي بدأتها الجماعة الاقتصادية وفرنسا. وأعرب عن أمله في أن يأذن المجلس عما قريب

ورحب أعضاء المجلس بالإجراءات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية بغية حل الأزمة في كوت ديفوار. وأيدوا بشدة النداء الذي وجهه الوفد الوزاري للجماعة الاقتصادية إلى الدول الأعضاء لتقديم الدعم اللوجستي والمالي للقوة التي نشرتها الجماعة الاقتصادية في كوت ديفوار.

(٧) دُعي ممثل السنغال إلى المشاركة في الجلسة، ولكنه لم يدل ببيان.

(٨) S/PV.4746، الصفحة ٣.

القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع دون مناقشة بوصفه القرار ١٤٦٤ (٢٠٠٣)، الذي قرر فيه المجلس أن الحالة في كوت ديفوار تشكل خطرا على السلام والأمن الدوليين في المنطقة، وجاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يؤيد اتفاق ليناس - ماركوسي، ويطلب إلى جميع القوى السياسية في كوت ديفوار تنفيذه تنفيذا تاما وبدون تأخير؛

يطلب إلى جميع القوى السياسية في كوت ديفوار أن تتعاون فيما يتعلق بتشكيل حكومة متوازنة ومستقرة؛ ويحيط علما بالأحكام الواردة في الاتفاق التي تنص على إنشاء لجنة رصد؛

يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس توصيات عن السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تدعم تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي؛

يرحب بنية الأمين العام تعيين ممثل خاص لكوت ديفوار؛

يدين انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي جرت في كوت ديفوار؛ ويطلب إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تقديم تقارير دورية إلى المجلس؛

يدعو جميع الدول المجاورة لكوت ديفوار أن تدعم عملية السلام بمنع أي عمل قد يقوّض أمن وسلامة أراضي كوت ديفوار؛

يرحب بنشر قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقوات الفرنسية؛

إذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يفوض الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والقوات الفرنسية التي تدعمها، باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أمن وحرية حركة أفرادها، وبأن تقوم بكفالة حماية المدنيين، وذلك لفترة ستة أشهر.

المقرر المؤرخ ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ (الجلسة

٤٧٥٤): القرار ١٤٧٩ (٢٠٠٣)

في الجلسة ٤٧٤٦^(٦) المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل

٢٠٠٣، استمع المجلس إلى بيانات من الأمين العام، وأعضاء

(٦) في الجلسة ٤٧٤٧ المعقودة كجلسة خاصة في ٢٩ نيسان/أبريل

٢٠٠٣، أجريت مناقشة بناءة بين أعضاء المجلس، ووزير خارجية غانا ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ووزير الدولة ووزير خارجية كوت ديفوار، ووزير خارجية غينيا، ووزير الدولة ووزير خارجية نيجيريا، وممثل السنغال، والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

يكون بمقدورها إجراء انتخابات حرة ونزيهة في تشرين
الأول/أكتوبر ٢٠٠٥^(١٠).

ورأى وزير الدولة ووزير الخارجية في كوت ديفوار
أنه منذ التوقيع على اتفاق ليناس - ماركوسي في أكرا،
ظلت التطورات السياسية بشكل عام تبعث الارتياح.
إذ تشكلت حكومة مصالحة من جميع المحالات السياسية،
وهي تمارس عملها. وفي حين تركزت أول قرارات الحكومة
على استعادة الأمن في البلد، فإنها اتخذت خطوات لإعادة
تنشيط التبادلات التجارية والإنسانية بين كوت ديفوار
والبلدان المجاورة. وبعد أن قال الوزير إن الحكومة مصممة
على الامتثال لجميع التزاماتها الدولية من أجل استعادة ثقة
شعبها وجيرانها، أفاد أنها تشعر بقلق خاص إزاء الحالة في
المنطقة الغربية من البلد، حيث ينشط متمردون من ليبيريا
وسيراليون. وذكر في ذلك الصدد بأن الاجتماع الأخير بين
رئيسي دولتي كوت ديفوار وليبيريا في توغو قد أسفر عن
اتخاذ قرار بإدخال قوات عسكرية، تضم وحدات من كوت
ديفوار وليبيريا والقوة التابعة للجماعة الاقتصادية وقوات
فرنسية، على طول الحدود بين البلدين. وفي الوقت نفسه،
أعرب الوزير عن رأي مفاده أن تدفق الأسلحة الصغيرة في
المنطقة دون الإقليمية يشكل عاملاً من عوامل زعزعة
الاستقرار، محذراً من أن ما يجري في كوت ديفوار يمكن
أن يحدث في أي بلد على الإطلاق ما لم يتم القيام بعمل
لمكافحة نشر تلك الأسلحة. وفي الختام، شدد الوزير على
الدور الحاسم لاستمرار المساعدة المقدمة من المجلس والمجتمع
الدولي برمته لكي تخرج كوت ديفوار من حالة الأزمة
ويعود السلم والاستقرار إلى البلد والمنطقة دون

(١٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

بتلك البعثة لكي تتمكن الأمم المتحدة من تعزيز دورها في
عملية السلام الإيفوارية^(٩).

وأشار وزير خارجية غانا ورئيس الجماعة الاقتصادية
لدول غرب أفريقيا إلى أن الجماعة الاقتصادية ظلت، منذ
نشوب الأزمة الإيفوارية، تساعد الأطراف المعنية في التفاوض
على وقف إطلاق النار وتشكيل حكومة جديدة للمصالحة
الوطنية. والآن، وقد تم تشكيل تلك الحكومة ويعود البلد إلى
مسار الحالة السوية والسلام، فإن الجماعة الاقتصادية ترى أن
من الضروري أن يعطي المجتمع الدولي عملية السلام أكبر
قدر من الدعم. وفي ضوء ذلك، قررت لجنة الدفاع والأمن
في الجماعة الاقتصادية زيادة قوام القوة التي تم نشرها في
كوت ديفوار من قرابة ١ ٢٠٠ فرد إلى حوالي ٣ ٢٠٠
فرد. وبالإضافة إلى ولايتها الأصلية المتمثلة في رصد وقف
إطلاق النار، تقرر أن تتولى القوة الموسعة عدة مسؤوليات
أخرى، من بينها حماية الحكومة الجديدة، والقيام بدوريات
على الحدود، وتسريح ونزع سلاح الميليشيات المختلفة في
كوت ديفوار، وهيئة الظروف التي من شأنها أن تسمح
للحكومة الجديدة بأن تبسط سيطرتها التامة على الأراضي
الوطنية. ولاحظ الوزير أنه لما كانت دول غرب أفريقيا تفتقر
إلى الوسائل المالية اللازمة لدعم قوة موسعة تابعة للجماعة
الاقتصادية، فقد قررت الجماعة أن تعهد لهذا الوفد الوزاري
بزيارة الأمم المتحدة وبعض العواصم الكبرى للتماس
الدعم. ومع تأكيد أنه كوت ديفوار دولة من أهم الدول
في غرب أفريقيا، حث الوزير المجتمع الدولي على أن يدعم
عملية السلام الجارية التي بدأها أبناء كوت ديفوار أنفسهم
دعماً تاماً من أجل تهيئة الظروف التي من شأنها تمكين كوت
ديفوار من استعادة الحياة الطبيعية والسلم بصورة كاملة، وأن

(٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤.

كان يتمثل في الافتقار إلى الأموال الكافية. وفي ذلك الصدد، شجع المجلس على إيجاد سبل لدعم الجهود الجديرة بالدعم على الصعيد دون الإقليمي لحفظ السلام والأمن. وشدد على أنه ينبغي على المجلس أن يشجع الجماعة الاقتصادية على مواصلة الاضطلاع بدور رائد في معالجة النزاع الإيفواري، مع الحرص في الوقت نفسه على إقامة علاقات التآزر والتعاون السليمة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا^(١٤).

وفي ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٣، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن كوت ديفوار^(١٥). وفي ذلك التقرير، عرض الأمين العام الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار في كوت ديفوار، وأبرزها الصراعات على السلطة بين القيادات والتراعات حول قوانين الجنسية وشروط التأهل للانتخابات الوطنية. وذكّر الأمين العام بمختلف الجهود الدولية الرامية إلى استعادة السلام في كوت ديفوار، ورأى أن اتفاق ليناس - ماركوسي يوفر أفضل فرصة أمام شعب كوت ديفوار للوصول إلى حل سلمي للصراع الذي يهدد بدفع بلدهم إلى أزمة ذات أبعاد مماثلة للأزمات التي دمرت ليبيريا وسيراليون. وفي ذلك الصدد، حث الأطراف الإيفوارية على التغلب على خلافاتها لإتاحة الفرصة أمام حكومة مصالحة وطنية للبدء في العلم دون إبطاء والتصدي للتحدي الأكبر المتمثل في تنفيذ برنامج العمل المنصوص عليه في اتفاق ليناس - ماركوسي. وأثنى الأمين العام على القوات الفرنسية وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لشراكتهم الناجحة وللجهود القيمة التي يضطلعون بها لمنع تصاعد الصراع، وناشد البلدان المانحة أن تفي بتعهدات المساعدة التي قطعتها على نفسها.

(١٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩.

(١٥) S/2003/374 و Corr.1 و Add.1، المقدم عملاً بالقرار ١٤٦٤ (٢٠٠٣).

الإقليمية. كما أكد ضرورة بقاء قوة الجماعة الاقتصادية حتى موعد الانتخابات المقبلة في ٢٠٠٥^(١١).

وأشار وزير الخارجية والتعاون في غينيا إلى أن تجربة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في حفظ السلام وبناء السلام في ليبيريا وسيراليون وغينيا - بيساو وكوت ديفوار قد أظهرت أن الموارد اللوجستية والمالية اللازمة ليست دائماً في متناول دول غرب أفريقيا. غير أنه أعرب عن ثقته في أن الإجراء الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية في كوت ديفوار سيكلل بالنجاح، وذلك بفضل دعم المجلس المستمر وبمساعدة الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف^(١٢).

وشدد وزير الدولة للشؤون الخارجية في نيجيريا على ضرورة أن يأخذ المجلس مسألة كوت ديفوار على محمل الجد، مؤكداً أنه ليس بوسع المجتمع الدولي أن يقف متفرجاً وهو يشهد حالة كوت ديفوار تتدهور إلى المستوى الذي كانت عليه سيراليون قبل تدخل فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وأشار إلى أنه ينبغي النظر في مختلف نزاعات المنطقة دون الإقليمية على نحو كلي، وأعرب عن اعتقاده أن تسوية الأزمة الإيفوارية ستسهم في تسوية كافة المشاكل الأخرى في المنطقة دون الإقليمية^(١٣).

ورأى الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من جانبه، أنه في حين أظهرت الجماعة الاقتصادية الإرادة السياسية على التحرك والتدخل في نزاعات غرب أفريقيا، فإن القيد الذي كان يعوق حركتها

(١١) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(١٢) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(١٣) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

يطلب إيلاء اهتمام خاص للعنصر المتعلق بالجنسين في تشكيل
موظفي البعثة، والحالة النساء والفتيات، تمشيا مع أحكام
القرار ١٣٢٥؛

يحدد مناشدته جميع القسوى السياسية في كوت ديفوار
تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي تنفيذًا تامًا وبدون تأخير، ووصولًا إلى
هذه الغاية، يدعو حكومة المصالحة الوطنية لأن تضع جدولًا زمنيًا
لتنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي وأن تقدم هذا الجدول إلى لجنة
الرصد؛

يؤكد مرة أخرى على ضرورة تقديم المسؤولين عن ارتكاب
الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي
جرت في كوت ديفوار منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ إلى المحاكمة؛

يشدد على أهمية البدء المبكر في عملية نزع الأسلحة
والتسريح وإعادة الإدماج؛

يطلب إلى جميع الأطراف في كوت ديفوار التعاون مع بعثة
الأمم المتحدة في كوت ديفوار في إنجاز ولايتها، وكفالة حرية تنقل
أفرادها في كافة أنحاء البلد، وكفالة تنقل العاملين في الوكالات
الإنسانية واللاجئين والمشردين دون عراقيل وبصورة آمنة، وتقديم
الدعم للجهود الرامية إلى التوصل إلى حلول سلمية ودائمة لمشاكل
اللاجئين والمشردين.

المقرر المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٧٩٣): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٧٩٣ المعقودة في ٢٥ تموز/يوليه
٢٠٠٣، استمع المجلس إلى إحاطة من رئيس وزراء حكومة
المصالحة الوطنية في كوت ديفوار^(١٧)، وبعدها أدلى كل
أعضاء المجلس ببيانات.

وعرض رئيس وزراء كوت ديفوار التقدم المحرز في
تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي منذ تشكيل حكومة المصالحة
الوطنية. وفي حين كان لا يزال يتعين تعيين وزير الدفاع
والأمن، قال إنه يجري الاضطلاع بمهامهما، وإن الحكومة
ككل تعمل بصورة طبيعية. وبالنسبة للجهة العسكرية، تم

(١٧) بناء على طلب رئيس الوزراء، أعطيت الكلمة أيضا إلى
مستشاره الخاص لتقديم إحاطة بشأن برنامج نزع السلاح
والتسريح وإعادة الإدماج في كوت ديفوار.

ومع إعراب الأمين العام عن قلقه إزاء الأبعاد
الإقليمية المزعجة للأزمة في كوت ديفوار، فقد أكد الضرورة
الملحة لأن يولي المجتمع الدولي اهتماما أكبر للارتباطات بين
الصراع في ليبيريا والتطورات في كوت ديفوار وسيراليون.
ومع تأكيد الأمين العام على الحاجة إلى إتباع منظومة الأمم
المتحدة لنهج متكامل وموحد، أشار إلى أن ممثله الخاص
لكوت ديفوار سيقوم، بالتشاور مع الوكالات الإنسانية
والإنمائية، بتصميم آلية تنسيق مناسبة تكفل تعزيز فعالية
استجابة منظومة الأمم المتحدة داخل كوت ديفوار وأوجه
الارتباط مع الأبعاد الإقليمية. وأخيرا، أوصى الأمين العام
المجلس بالموافقة على الترتيبات المقترحة لدعم الأمم المتحدة
لعملية السلام الإيفوارية وإنشاء بعثة تابعة للأمم المتحدة في
كوت ديفوار لهذا الغرض.

وفي الجلسة ٤٧٥٤ المعقودة في ١٣ أيار/مايو
٢٠٠٣، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام
المذكور أعلاه، ووجه دعوة إلى ممثل كوت ديفوار
 للمشاركة في المناقشة. ووجه الرئيس (باكستان) انتباه المجلس
إلى مشروع قرار^(١٦)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت،
واعتمد بالإجماع دون مناقشة بوصفه القرار ١٤٧٩
(٢٠٠٣)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يقرر أن ينشئ، لفترة أولية مدتها ستة أشهر، بعثة للأمم
المتحدة في كوت ديفوار، وأن يسند إليها ولاية تيسر تنفيذ الأطراف
الإيفوارية لاتفاق ليناس - ماركوسي، وأن تشمل هذه البعثة عنصرا
عسكريا؛

يوافق على إنشاء فريق مصغر من الموظفين لدعم الممثل
الخاص للأمين العام في الشؤون السياسية والقانونية والمدنية وشؤون
الشرطة المدنية والانتخابات ووسائط الإعلام والعلاقات العامة
والشؤون الإنسانية وقضايا حقوق الإنسان، علاوة على إنشاء فريق
اتصال عسكري؛

الانتخابية، بما في ذلك الأقليات التي لا يقدر لها الفوز في الانتخابات^(١٨).

وقدم مستشار رئيس الوزراء عرضاً مفصلاً للبرنامج الوطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كوت ديفوار، كما شرح الخطط الموضوعة لتنفيذه على نحو كامل، بما في ذلك خطة عمل متدرجة في المراحل الأربع للعملية، وهي التجميع، ونزع السلاح، والتسريح، ومواقع الثكنات، وإعادة الإدماج. ورأى أنه يمكن تنفيذ البرنامج بنجاح عقب تشكيل حكومة المصالحة الوطنية، وإعادة توحيد الجيش وجعله قوة مخصصة للقيم الجمهورية^(١٩).

ورحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز في عملية السلام في كوت ديفوار، على النحو الذي أشار إليه رئيس الوزراء بوضوح. وعلق الكثيرون أهمية خاصة على البيان المشترك الصادر في ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ عن القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات الجديدة لإعلان انتهاء الحرب، الذي شكل خطوة هامة إلى الأمام على طريق المصالحة الوطنية^(٢٠). كما كرروا التأكيد على أهمية تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي تنفيذًا تامًا، وأعربوا عن تأييدهم لرئيس الوزراء في ذلك الصدد. وفي الوقت نفسه، أكدوا أنه لا يزال يتعين إنجاز الكثير، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإعادة انتشار الإدارة في جميع أنحاء الأراضي الوطنية، وإنعاش الاقتصاد. وفي ضوء تلك التحديات، دعا أعضاء المجلس المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المانحة، إلى مواصلة تقديم الدعم بسخاء إلى حكومة وشعب

(١٨) S/PV.4793، الصفحات ٣ إلى ٥، و٢٢ إلى ٢٥.

(١٩) المرجع نفسه، الصفحات ٥ إلى ٧.

(٢٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (الصين)؛ والصفحتان ١١ و١٢ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحتان ١٢ و١٣ (المكسيك)؛ والصفحة ١٥ (أنغولا)؛ والصفحة ١٦ (غينيا)؛ والصفحة ١٩ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٢٠ (الكاميرون).

توقيع الاتفاق المتكامل لوقف إطلاق النار بين القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات الجديدة، وامتد سريانه بعد ذلك غرباً إلى الحدود مع ليبيريا. وفي غضون ذلك، تم تحديد المنطقة العازلة بين القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات الجديدة، وحُددت مناطق ثكنات قوات الجانبين. وفي الآونة الأخيرة، أصدرت القوتان أيضاً بياناً مشتركاً يعلن انتهاء الحرب بينهما، وأعقب ذلك اعتماد الحكومة لمشروع قانون للعفو وإحالة إلى الجمعية الوطنية لإصداره. وبالنسبة للعلاقات مع البلدان المجاورة، أشار رئيس الوزراء إلى عدة زيارات رفيعة المستوى قام بها مسؤولون من بوركينافاسو ومالي، مما أسفر عن فتح ممرات نقل آمنة بين كوت ديفوار وجيرانها. وفيما يتعلق بالمساعدة المقدمة من المجتمع الدولي، شدد رئيس الوزراء على الحاجة لتمويل بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإعادة انتشار الإدارة في جميع أنحاء الأراضي الوطنية. غير أن رئيس الوزراء أشار إلى أن حكومته ستلتزم من الأمم المتحدة دعماً لإجراء انتخابات نزيهة وشفافة ومفتوحة أمام الجميع بحلول عام ٢٠٠٥ تشمل جميع الإيفواريين، وكذلك مساعدة مالية في مجالي الصحة والتعليم، ومساعدة إنسانية، فضلاً عن مساعدات في مجال التدريب وخلق فرص العمل أمام الشباب. وشدد رئيس الوزراء على أنه كي يعود السلام والاستقرار إلى كوت ديفوار، فإنه لا بد من تسوية الصراع في ليبيريا في سياق المنطقة دون الإقليمية، بدعم من المجتمع الدولي. كما أكد أنه يتعين إطلاق حملة قوية ضد الفقر في المنطقة دون الإقليمية. وأخيراً، كرر رئيس الوزراء التأكيد على أن حكومته تهدف إلى إجراء انتخابات نزيهة وشفافة ومفتوحة أمام الجميع بحلول عام ٢٠٠٥. ووصلاً لتلك الغاية، أكد أن الأمر الأكثر أهمية هو تحاشي أي نوع من الاستبعاد من خلال إشراك كافة الإيفواريين في العملية

يؤكد من جديد ضرورة قيام القوى السياسية الإفوارية دون إبطاء بتنفيذ جميع أحكام اتفاق ليناس - ماركوسي وأحكام الاتفاق الذي جرى توقيعه في أكرا في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ تنفيذا كاملا لفتح الطريق لإجراء انتخابات حرة تتسم بالشفافية في عام ٢٠٠٥ ويُفتح باب الاشتراك فيها للجميع؛

يبد أنه يؤكد أنه لا يزال هناك الكثير مما يلزم عمله كيما يتسنى تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي على الوجه الأكمل؛ ويؤيد توصيات بعثته الموفدة إلى غرب أفريقيا؛

يحدد تأييده وتشجيعه للممثل الخاص للأمين العام لكوت ديفوار؛ ويطلب إليه أن يقيه على علم بمدى التطور صوب تحقيق الأهداف آفة الذكر بالكامل؛

يعرب عن اغتباطه لأن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار بدأت تباشر عملها، ويأمل أن يكتمل قوامها سريعا في جميع المجالات بما فيها مجال المسائل السياسية وحقوق الإنسان؛

يعرب مجددا عن كامل تأييده للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفرنسا للمساهمة في إيجاد حل سلمي للأزمة؛

يدعو جميع الجهات المانحة إلى الإسهام في إعمار كوت ديفوار امتثالا منها لالتزاماتها؛

يعرب عن قلقه إزاء استمرار وجود عوامل إقليمية مزعزة للاستقرار ولا سيما اللجوء إلى استخدام المرتزقة والأطفال الجنود وانتشار الأسلحة الصغيرة مما يحول دون إيجاد حل دائم للأزمة في المنطقة.

المقرر المؤرخ ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٨٠٤): القرار ١٤٩٨ (٢٠٠٣)

في الجلسة ٤٨٠٤ المعقودة في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣، أدرج المجلس في جدول أعماله مرة أخرى تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٣^(٢٦)، ودعا ممثل كوت ديفوار إلى المشاركة في المناقشة. وبعد ذلك، وجه الرئيس (الجمهورية العربية السورية) انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(٢٧)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع

(٢٦) S/2003/374 و Corr.1 و Add.1.

(٢٧) S/2003/783.

كوت ديفوار في سعيهم وراء السلام الدائم، فضلا عن مساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فيما تبذله من جهود لإعادة السلام إلى كوت ديفوار.

ودعا عدد من الأعضاء، على سبيل الأولوية، إلى سرعة حل المسائل المتعلقة بتعيين وزير الدفاع والأمن وإصدار قانون العفو من الجمعية الوطنية بحيث تعمل حكومة المصالحة الوطنية بشكل كامل وتتعزيز المصالحة الوطنية^(٢١). وفي غضون ذلك، شدد كثيرون على ضرورة اضطلاع الأطراف الإفوارية ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج دون إبطاء^(٢٢). ووجه عدة متكلمين الانتباه إلى البعد الإقليمي للآزمة الإفوارية، حيث حذر ممثلا أنغولا وشيلي من الآثار السلبية التي تتركها الحالة في ليريا على استقرار كوت ديفوار^(٢٣). وأخيرا، أشار ممثلا الصين والمكسيك إلى أنه لا بد من كبح انتشار الأسلحة الصغيرة وتفشي أنشطة المرتزقة^(٢٤).

وفي نهاية الجلسة، أدلى الرئيس (أسبانيا) ببيان بالنيابة عن المجلس^(٢٥)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

(٢١) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٠ (الصين)؛ والصفحة ١٣ (المكسيك)؛ والصفحة ١٥ (أنغولا)؛ والصفحة ١٩ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٢١ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٢٢ (أسبانيا).

(٢٢) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (فرنسا)؛ والصفحة ٩ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١١ (ألمانيا)؛ والصفحة ١٣ (المكسيك)؛ والصفحة ١٥ (أنغولا)؛ والصفحة ١٨ (شيلي)؛ والصفحة ١٩ (الاتحاد الروسي).

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (الصين)؛ والصفحة ١٣ (المكسيك)؛ والصفحة ١٦ (أنغولا)؛ والصفحة ١٨ (شيلي)؛ والصفحة ٢١ (الولايات المتحدة).

(٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (الصين)؛ والصفحة ١٣ (المكسيك).

(٢٥) S/PRST/2003/11.

الجمهورية قبل التخلي عن أسلحتهم، فإن بعض الشخصيات الرئيسية في الحزب الحاكم تشعر بأن الحكومة قد قدمت بالفعل تنازلات كبيرة، وتشكك في صدق نوايا القوات الجديدة والتزامها بعملية السلام. وفي ذلك السياق، حث الأمين العام القادة الإيفواريين على التعاون مع الجهود التي تواصل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بذلها لعقد اجتماع بين الرئيس غباغبو والموقعين على اتفاق ليناس - ماركوسي، بغية التوصل إلى اتفاق على عدد من المسائل الأساسية وبشأن وضع جدول زمني لانجازها. وتشمل هذه النقاط المرجعية الأساسية ما يلي: (أ) قبول جميع أطراف حكومة المصالحة الوطنية التي شكّلت بالكامل بعد تعيين وزير الدفاع والأمن الداخلي في ١٢ أيلول/سبتمبر؛ (ب) العودة الفورية للقوات الجديدة إلى الحكومة؛ (ج) البدء فوراً في تسريح جميع الميليشيات؛ (د) التجميع المبكر والمتزامن للقوات الجديدة والقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والبدء في نزع سلاحهما؛ (هـ) الاستعادة الفورية لسلطة الدولة في جميع أنحاء أراضي كوت ديفوار؛ (و) اعتماد الجمعية الوطنية، قبل نهاية عام ٢٠٠٣، للبرنامج المقترح للحكومة لتنفيذ أحكام اتفاق ليناس - ماركوسي المتعلقة بالجنسية والمادة ٣٥ من الدستور وإصلاح النظام الانتخابي ووسائل الإعلام وحقوق الإنسان.

وقال الأمين العام إنه يشاطر تماماً التقييم الذي أجرته بعثة المنظمة الدولية للفرانكفونية بأنه لا يمكن إجراء الانتخابات في عام ٢٠٠٥ دون توحيد البلد في وقت مبكر. وأعرب عن ثقته في أن تنفيذ النقاط المرجعية الواردة أعلاه سييسر إعادة توحيد كوت ديفوار. فبمجرد الخروج من المأزق الحالي، واتفاق الأطراف على جداول زمنية لتلك النقاط المرجعية وفتح حرية الحركة في البلد، ستكون الأمم المتحدة مستعدة لإرسال بعثة تقييم انتخابية إلى كوت ديفوار لتحديد أفضل السبل التي يمكن أن تدعم عن طريقها المنظمة

دون مناقشة بوصفه القرار ١٤٩٨ (٢٠٠٣)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يقرر أن يحدد لمدة ستة أشهر التفويض الممنوح للدول الأعضاء المشاركة في قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وللقوات الفرنسية المساندة لها؛

يطلب إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من خلال قيادة قواتها، وإلى فرنسا، تقديم تقارير دورية إلى المجلس، عن طريق الأمين العام، بشأن جميع جوانب تنفيذ ولاية كل منهما؛ ويقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرران المؤرخان ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٨٥٧): القرار ١٥١٤ (٢٠٠٣) وبيان من الرئيس

في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريره الثاني عن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار^(٢٨). وأشار الأمين العام، في تقريره، إلى قلقه من أن عملية السلام في كوت ديفوار تواجه صعوبات جدية منذ أوائل آب/أغسطس ٢٠٠٣. فقد وقع البلد في مأزق سياسي نتج أساساً عن مقاطعة القوات الجديدة لحكومة المصالحة الوطنية، بحيث باتت الحكومة عاجزة من الناحية الفعلية عن تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي. وأعرب الأمين العام عن قلقه بصفة خاصة إزاء الخلافات المستمرة بين الأطراف السياسية الإيفوارية على تفسيرها لمفهوم تقاسم السلطة والتأخر في إعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن على النحو المنصوص عليه في الاتفاق. ورأى أن الوضع قد ازداد تفاقماً بسبب أنشطة المتشدد من الجانبين. ففي حين يشدد "دعاة التزعة العسكرية" داخل القوات الجديدة على ضرورة حل المسائل الحساسة المتعلقة بالجنسية والمادة ٣٥ من الدستور التي تنص على معايير أهلية انتخاب رئيس

(٢٨) S/2003/1069، المقدم عملاً بالقرار ١٤٧٩ (٢٠٠٣). للإطلاع على التقرير الأول المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣، انظر S/2003/801.

وبعد اعتماد القرار ١٥١٤ (٢٠٠٣)، أدلى الرئيس ببيان بالنياحة عن المجلس^(٣٠)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يحث جميع القوى السياسية الإفوارية على أن تنفذ، تنفيذًا تامًا ودون تأخير أو شروط مسبقة، جميع أحكام اتفاق لينا - ماركوسي وأحكام الاتفاق الذي تم التوصل إليه في أكرا في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٣، وذلك بغية تنظيم انتخابات مفتوحة للجميع وحررة وشفافة في كوت ديفوار في عام ٢٠٠٥؛

يشدد على الحاجة الملحة إلى البدء بإصلاح القانون العقاري والقواعد الانتخابية، وإعادة المرافق العامة وسلطة الدولة في جميع أراضي كوت ديفوار، وإنهاء استخدام المرتزقة وشراء الأسلحة بطرق غير مشروعة انتهاكا للتشريعات الوطنية؛

يدين بقوة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛

يدين كذلك ذلك مقتل صحفي فرنسي في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر الماضي في أبيدجان؛

يشجب كذلك الأعمال العدائية التي ارتكبت ضد أفراد الأمم المتحدة في بواكي ومان في ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، ويذكر جميع الأطراف بأنها ملزمة، بموجب القرار ١٤٧٩ (٢٠٠٣)، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبضمان حرية تنقل أفرادها؛

يؤكد من جديد دعمه التام للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية وفرنسا والممثل الخاص للأمين العام بغية إحلال الاستقرار في البلد، والسعي من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.

المقرر المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٨٧٥): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٨٧٣ المعقودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، استمع المجلس إلى بيان من الأمين العام، وكذلك إحاطتين من وزير خارجية غانا والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا.

وأعرب الأمين العام عن قلقه البالغ إزاء المأزق السياسي الذي خلقه انسحاب القوات الجديدة من حكومة

انتخابات عام ٢٠٠٥ حسب طلب الحكومة. وحث الأمين العام المجلس على دعم الجهود المبذولة لحل المأزق السياسي في كوت ديفوار، وقال إنه يتطلع إلى أن يتخذ المجلس في وقت مبكر قرارا بشأن إمكان تعزيز بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وفي غضون ذلك، أوصى بتمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى. وناشد المجتمع الدولي توفير الدعم اللوجستي والمالي اللازمين لقوة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار، التي تؤدي دورا لا غنى عنه في تثبيت الاستقرار على أرض الواقع. وأخيرا، أشار الأمين العام إلى أن لدى المجتمع الدولي فرصة فريدة لإتباع نهج إقليمي فعال في جهوده المبذولة لتحقيق الاستقرار الدائم في كوت ديفوار وليبيريا وسيراليون، وحث جميع أصحاب المصلحة على الاستفادة لأقصى درجة من تلك الفرصة، وتجنب الفشل في معالجة أي من هذه الحالات في البلدان الثلاث معالجة سليمة.

وفي الجلسة ٤٨٥٧ المعقودة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أدرج المجلس التقرير المذكور أعلاه في جدول أعماله مرة أخرى، ودعا ممثل كوت ديفوار إلى المشاركة في المناقشة. ووجه الرئيس (أنغولا) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار^(٢٩)؛ وطُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع دون مناقشة بوصفه القرار ١٥١٤ (٢٠٠٣)، الذي جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤؛

يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن بحلول ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ تقريرا عن الجهود التي تبذلها البعثة من أجل تيسير إحلال السلام والاستقرار في كوت ديفوار، بما في ذلك الطرق التي يمكن إتباعها لتحسين تلك الجهود ولا سيما التعزيز المحتمل لوجود الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

وتكلم وزير خارجية غانا ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالنيابة عن وفد الجماعة الاقتصادية الوزارية الزائر، فأشار إلى استمرار وجود صعوبات جادة تعترض استعادة السلام في كوت ديفوار، وبخاصة تعليق القوات الجديدة مشاركتها في الحكومة وفي برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقال إنه فيجد حل سريع للمأزق، عُقد مؤخرا في أكرا مؤتمر قمة لرؤساء دول وحكومات بعض الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وبالإضافة إلى التأكيد على ضرورة عمل جميع الأطراف الإفوارية معا من أجل إقرار السلام الدائم، خلص القادة المشاركون إلى أن وجود قوة حفظ سلام قوية، قادرة على تأمين مجمل إقليم كوت ديفوار، من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي. ولما كانت الجماعة الاقتصادية لا تملك الوسائل المطلوبة لتكوين تلك القوة والتكفل بلوازمها، فقد طلب القادة من المجلس أن ينظر في إمكانية إنشاء قوة حفظ سلام كاملة تابعة للأمم المتحدة في كوت ديفوار، وتحويل بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار إلى جزء من تلك القوة. وأشار الوزير إلى أن كل الأطراف الرئيسية في الأزمة الإفوارية تبدو مؤيدة لهذه الخطوة الحاسمة التي ترمي إلى إعادة السلام إلى بلدهم. وفي ضوء الادعاءات القائلة بأن أطرافا مختلفة تقوي مواقعها عسكريا تأهبا لاحتمال استئناف القتال، أكد الوزير مجددا أن انعدام الأمن يظل هو التهديد الحقيقي لعملية السلام في كوت ديفوار، وشدد على ضرورة اتخاذ كافة التدابير لتأمين وقف إطلاق النار ولتنفيذ البنود الأمنية في اتفاق ليناس - ماركوسي. وقال إن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من جانبها، تواصل العمل بشكل وثيق مع القوات الفرنسية لتأمين الخط

المصالحة الوطنية في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وحذر من أنه ما لم تتخذ خطوات عاجلة للخروج من ذلك المأزق، فمن الممكن أن يزداد تدهور الوضع الأمني الهش في البلد. وأشار في ذلك الصدد إلى تصاعد التوترات بين القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات الجديدة، وكذلك إلى علامات على أن الحالة في بعض أجزاء المقاطعات الشمالية التي تسيطر عليها القوات الجديدة تتدهور إلى حالة خروج على القانون. وفي ضوء تلك التطورات المزعجة، قال الأمين العام إنه مما قد يبعث على الاطمئنان أنه خلال مؤتمر قمة رؤساء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أكرا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، عمل رئيس ورئيس وزراء كوت ديفوار معا بصورة وثيقة لضمان أن تتمكن حكومة المصالحة الوطنية من العمل، ومن تنفيذ برنامج العمل الذي وضعته الحكومة استنادا إلى اتفاق ليناس - ماركوسي. وكرر الأمين العام توجيه دعوته الأطراف الإفوارية إلى سرعة معالجة المسائل الأساسية التي تكمن وراء المأزق القائم، والتي حددها في تقريره المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣^(٣١)، وأكد مجددا التزام الأمم المتحدة بالاستمرار في العمل بصورة وثيقة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا سعيا وراء تحقيق السلام في كوت ديفوار. وأشار إلى اعتماده إيفاد بعثة تقييم إلى كوت ديفوار في وقت قريب لإعداد توصيات بشأن دور الأمم المتحدة في تيسير عملية السلام الإفوارية، بما في ذلك من خلال احتمال تعزيز وجود الأمم المتحدة في البلد. وناشد المجلس والمجتمع الدولي أن يبقوا مشاركين في كوت ديفوار، وأن يقدموا الدعم الضروري لتمكين القوات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من الاستمرار في عملها المفيد في ذلك البلد^(٣٢).

(٣١) S/2003/1069

(٣٢) S/PV.4873، الصفحتان ٢ و ٣.

بغية تهيئة بيئة تمكّن من تحقيق الحوار والمصالحة الوطنية والتنفيذ السريع والكامل لاتفاق ليناس - ماركوسي^(٣٤).

وفي الجلسة ٤٨٧٥^(٣٥) المعقودة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، التي دُعي ممثل كوت ديفوار إلى المشاركة فيها، أدلى الرئيس (بلغاريا) ببيان بالنيابة عن المجلس^(٣٦)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يعيد تأكيد دعمه الكامل لقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقوات الفرنسية؛

يدعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي عمل قد يقوض احترام وقف إطلاق النار وتنفيذ اتفاق لينا - ماركوسي؛

يعيد تأكيد الحاجة الماسة إلى أن تتخذ جميع الأطراف كل التدابير الممكنة للتعجيل بتطبيق الاتفاق؛

يعيد أيضا تأكيد اعترامه النظر في توصيات الأمين العام بشأن سبل تسهيل إحلال السلام والاستقرار في كوت ديفوار؛

يرحب بالالتزامات التي قطعها الرئيس لوران غباغبو على نفسه في خطابه بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ويدعو جميع الأطراف في كوت ديفوار، وبلدان المنطقة، إلى ضمان سلامة جميع موظفي وكالات المساعدة الإنسانية العاملين في الميدان وفتح سبل الوصول الكاملة أمامهم.

(٣٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

(٣٥) في الجلسة ٤٨٧٤ المعقودة كجلسة خاصة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، تبادل أعضاء المجلس الآراء بصورة بناءة مع وزير خارجية غانا، وأعضاء الوفد الوزاري للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا وأمينها التنفيذي.

(٣٦) S/PRST/2003/25

الفصل بين المتحاربين، في نفس الوقت الذي قررت فيه تشديد الأمن الشخصي لوزراء حكومة المصالحة الوطنية^(٣٣).

وأوضح الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التأثير الهائل الذي يتركه الصراع الإيفواري على الأوضاع الاقتصادية في غرب أفريقيا عموما، وشدد على أن استعادة السلام والاستقرار في كوت ديفوار يُعد أمرا لا غنى عنه لاستقرار وتنمية بقية المنطقة دون الإقليمية. غير أنه أشار إلى أنه رغم ما تبذله الجماعة الاقتصادية من جهود هائلة، لا تزال هناك مؤشرات مثيرة للقلق على أن الحالة آخذة في التدهور. وأعرب عن قلقه بصفة خاصة من وجود عصابات من جماعات مسلحة، تمتد أنشطتها إلى أبعد من حدود كوت ديفوار وتهدد الجهود الناجحة التي يبذلها المجتمع الدولي لإحلال السلام في سيراليون وليبيريا وكوت ديفوار. ولذلك، فقد حث الأمين التنفيذي المجتمع الدولي على تبني نهج إقليمي شامل لمعالجة نزاعات البلدان الثلاثة في نفس الوقت. ووصولاً لتلك الغاية، شجّع المجلس على العمل مع الجماعة الاقتصادية في جهد منسق لإعادة السلام والاستقرار إلى كوت ديفوار، بما يوطد المكاسب المحققة في سيراليون. وفي الختام، أشار إلى ضرورة أن يدعم المجتمع العمل السياسي من خلال وجود قوة معززة لحفظ السلام في كوت ديفوار

(٣٣) المرجع نفسه، الصفحات ٣ إلى ٦.